الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

- خريف نصر الدين خولة
- زغدود فريدة

تحت إشراف:

د.نواري علاوة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة
نواري علاوة	استاذ محاضر قسم أ	مشرفا
بوغازي فريدة	استاذ التعليم العالي	رئيسا
بوالشعور شريفة	استاذ محاضر قسم أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2021-2022

الإهداء:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

اهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما

وقل لهما قولا كريما". صدق الله العظيم.

إلى من ترعرعت بين كتفيه، الذي علمني أن الحياة وقفة عز والعزة أن نموت بشرف،

إليك أيها الهرم الصامد في وجه الزمان، يا من علقت طموحاته وساما على صدري،

إليك يا من ستبقى مثلي الأعلى، إلى الذي رباني فأحسن تربيتي ،إلى أبي العزيز أطال الله عمره.

إلى التي سهرت على راحتي وربتني أحسن تربية وغمرتني بحبها وعطفها وحنانها،

إلى التي حملتني في بطنها وهنا على وهن، إلى التي وضع الله الجنة تحت أقدامها

إلى أمي الحبيبة لن توفيك الكلمات حقك مهما قلت.

اللهم أحفظهما لي وأدمهما تاجا فوق رأسي ولا تريني فيهما بأسا.

إلى من أسعد بكونهم إخوتي الأعزاء:الغالي عادل والى فاتح وأبناءه أمين ،أميمة،

روان، عبد المعين و رحاب الجنة .

إلى أخواتي، شقيقات الروح: صوفيا و سارة و الى زوجها لبيض حيدر

وابنهما العزيز لبيض أنيس.

إلى أرواح أجدادي الطاهرة، أحمل ذكراكم النيرة في صميم الفؤاد،

غمرهم الله برحمته الشهيدين "خريف نصر الدين حمودة" و"لبيض الساسي".

والى من افتخر بكونهم يحتلان مرتبة الأم جدتي "فاطمة" وجدتي "زهرة".

إلى كل العائلة الكريمة خاصة عماتي وأولادهم، إلى خالي وخالتي وأولادهم.

إلى صديقاتي، إلى من فتحت لهم قلبي فكانوا نعم الصديقات وتقاسمت معهم أحزاني وأفراحي :جيهان ، وفاء،

رفيدة وشيماء. أسأل الله أن يوفقهم وأن يديم المحبة بيننا.

إلى زميلتي التي تقاسمت معها العمل فريدة، والى كل زملاء الدراسة أسأل الله التوفيق لهم.

إلى كل من نسيهم قلمي ولن ينساهم قلبي .

خولة خريف نصر الدين

الإهداء:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله

اهدي ثمرة جهدي إلى من قال فيهما الرحمان "ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما

وقل لهما قولا كريما". صدق الله العظيم.

إلى من عمل لأجلي ، ولم يبخل علينا بالاهتمام والحب و التضحية،

إلى الذي رباني فأحسن تربيتي، إلى أبي العزيز أطال الله عمره.

إلى التي سهرت على راحتي، إلى التي حملتني في بطنها وهنا على وهن،

إلى التي وضع الله الجنة تحت أقدامها إلى أمي الحبيبة لن توفيك الكلمات حقك مهما قلت.

اللهم أحفظهما لي وأدمهما تاجا فوق رأسي ولا تريني فيهما بأسا.

إلى من أسعد بكونهم أحبتي أخي وأخواتي الأعزاء: عبد الرؤوف، شيماء، أميرة، رانية.

إلى كل العائلة الكريمة عماتي وأولادهم، وأعمامي وأولادهم،

وخالصة إلى خالاتي وأولادهم، وأخوالي و أولادهم.

إلى صديقاتي اللاتي تقاسمن معي أفراحي وإحزاني، إلى من كن سكنا لي،

إلى أخواتي التي لم تنجبهن أمي,

إلى زميلتي التي تقاسمت معها العمل خولة، والى كل زملاء الدراسة أسأل الله التوفيق لهم.

إلى كل من نسيهم قلمي ولن ينساهم قلبي.

فريدة زغدود

كملة شكر وعرفان

أول من يستحق الشكر هو الله عز وجل الذي أعاننا بالعلم

وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وحملنا بالعافية.

فمن القيم الأخلاقية النبيلة أن نرد الجميل إلى صاحبه وتقديم الشكر إلى مستحقه.

في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير

إلى الاستاذ الفاضل "نواري علاوة" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه،

كما نشيد بتفانيه في العمل ومدى حرصه على تأدية عمله على أكمل وجه.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من قدم لنا يد المساعدة والتشجيع من قريب

أو بعيد من أساتذة كرام وطلبة راجين من المولى التوفيق لهم.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتحليل هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009–2018)، ولقد قمنا بمجموعة من الإحصائيات التي تخص الصادرات الجزائرية والناتج المحلي للجزائر ومعرفة مدى تأثير كل مؤشر على الآخر خلال فترة الدراسة باستخدام برنامجي spss20و Eviews.

ولقد أوضحت النتائج أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعاني من الأحادية في التصدير حيث كانت نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات مرتفعة جدا، وهذا راجع بشكل أساسي إلى اعتماد الجزائر على البترول كركيزة للتصدير وضآلة حصيلة الصادرات غير النفطية ومخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

وفي الأخير قمنا بوضع توصيات تخص تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات، من أجل الخروج من الأحادية والانتقال إلى اقتصاد متنوع يرتكز على تنوع الصادرات وخلق نمو اقتصادي حقيقي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية:

النمو الاقتصادي الصادرات، الصادرات خارج المحروقات المحروقات، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

This study amis to High light the Relationship between sports and economic growth in Algeria and analyze the structure of Algerian reports through a standard study for the period(2009-2018)SPSS and Eviews.

The results showed that the Algerian economy is a rentier economy that suffers from unilateralism is exports, as the contribution of hydrocarbon exports to total exports was very high,in contrast to non-hydrocarbon exports,which were very weak or almost non-existent, and this is mainly due to algeria dependence on oil as pillar for expert the meager proceeds of non oil reports, and the risks of fluctuations in international oil prices on economic growth in Algeria.

Finally, we made recommendations regarding diversifying the

structure of sports outside hydrocarbons in order to get out of unilateralism and move to a diversified economy based on diversifying exports and creating real economic growth in Algeria.

Key words:Economicgrowts, exports, exports outside of hydrocarbons,fuels, gross domestic products.

الفهرس:

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
المقدمة	أ-ت
الفصل الأول:الإطار النظري لمفهوم الصادرات والنمو الاقتصادي	04-23
تمهيد الفصل الأول.	05
المبحث الأول:مفهوم الصادرات والنمو الاقتصادي	06-13
المطلب الأول:تعريف وأهمية الصادرات	06
الفرع الأول: مفهوم الصادرات	06
الفرع الثاني:أهمية الصادرات	07
المطلب الثاني: محددات الصادرات	08
الفرع الأول:محددات الصادرات	08
المطلب الثالث: مفهوم النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية	09
الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	09
الفرع الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.	09-10
المطلب الرابع: محددات وأنواع النمو الاقتصادي ومقاييسه.	10
الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي	10-11
الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.	11-12
الفرع الثالث:مقاييس النمو الاقتصادي.	12-13
المبحث الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات.	14-19
المطلب الأول: أثر انفتاح وتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.	14-16
المطلب الثاني:أثر الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي	16
المطلب الثالث:دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري	17
الفرع الأول:حسب الفكر التجاري	17
الفرع الثاني: حسب الفكر الكلاسيكي	17

الفرع الثالث: حسب الفكر الكينزي	18
المطلب الرابع: تذبذب الصادرات والنمو الاقتصادي	18
الفرع الأول:أسباب تذبذب الصادرات	19-18
الفرع الثاني: أثر تدبدب الصادرات على النمو الاقتصادي	19
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	22-20
المطلب الأول:الدراسات السابقة.	20
الفرع الأول: دراسة وصاف سعيدي	20
الفرع الثاني: دراسة لعابد بن عابد العبدلي	21
الفرع الثالث: دراسة وعيل ميلود	22-21
المطلب الثاني: القيمة المضافة	22
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: نمذجة قياسية للمتغيرات الدراسة	43-24
تمهيد الفصل الثاني	25
المبحث الأول: تقدير معادلة الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة	38-26
المطلب الأول: تقدير المسار الزمني للصادرات الجزائرية	26
الفرع الأول: تقدير المسار الزمني للصادرات الإجمالية الجزائرية	27-26
الفرع الثاني: تقدير المسار الزمني للصادرات خارج المحروقات	29-28
الفرع الثالث:تقدير الأهمية النسبية للصادرات خارج المحروقات إلى الإجمالي	32-31
المطلب الثاني: تقدير المسار الزمني للناتج المحلي في الجزائر	33
الفرع الأول: تقدير المسار الزمني للناتج المحلي الإجمالي الجزائري	34-33
الفرع الثاني: تقدير المسار الزمني للناتج المحلي خارج المحروقات	36-35
الفرع الثالث: تقدير الأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي	38-37
المبحث الثاني: نمذجة قياسية للصادرات والناتج المحلي في الجزائر.	42-39
المطلب الأول: نمذجة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي خارج المحروقات	42-39
خاتمة الفاصل الثاني	43
الخاتمة	45-43
قائمة المراجع	48-46
قائمة الملاحق	52-51

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر	27
02	المسار الزمني لتطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2009-2018	29
03	المسار الزمني لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية:	31
04	المسار الزمني لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية:	33
05	المسار الزمني الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر	35
06	المسار الزمني للأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.	37
07	نتائج تقدير اثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة2009-2018	39
08	اختبار الارتباط التسلسلي بين حدود الخطأ باستخدام EVIEWS	41
09	اختبار مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ.	41

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور إجمالي الصادرات الجزائرية :	27
02	لتطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة	30
03	لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة	31
04	إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.	34
05	الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة	36
06	الأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة	38
07	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (u:)	42

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	2-1 جدول متغيرات الدراسة	51
02	2-2جدول متغيرات الدراسة	52

مقدمـــــة

مقدمة:

تعد مسألة النمو الاقتصادي من بين المسائل الهامة التي تسعى العديد من الدول إلى إدراكها، إذ يعتبر هذا الأخير من بين مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، ولا يعتبر نمو اقتصاديا حقيقيا إلا إذا كان مستمرا ولن يتم ذلك إلا بإشراك جميع القطاعات "الصناعية و الفلاحية والتجارية والخدماتية وغيرها كل حسب أهميته،والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير تحضي بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي،وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج،ومن هذا المنطق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الأحادية في التصدير.

والجزائر كباقي الدول تطمح إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي،ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة،والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط، خاصة بعد الأزمة البترولية لسنة 1986، و مما نتج عنها من انخفاض إيرادات الدولة وزيادة عبء المديونية الخارجية .كل هدا أرغم الدولة على إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج المحروقات وتبني سياسات واستراتيجيات تطمح من خلالها إلى توسيع دائرة التصدير من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي.

الإشكالية:

على ضوء م اسبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسة التالية:

- ما هو اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية كالآتي :

_ ما مدى المساهمة الايجابية للصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟

– ما هي معدلات التغير في هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر ؟

–ما هو الأثر النسبي للصادرات خارج المحروقات على تغير الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر ؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات المطروحة نستند إلى الفرضيات التالية:

_ تساهم الصادرات خارج المحروقات بأثر ايجابي معنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

– يوجد معدل نمو معنوي إحصائي الصالح الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

– يوجد معدل نمو معنوي إحصائي الصالح الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر

– يوجد اثر نسبي موجب ومعنوي إحصائيا للصادرات خارج المحروقات على تغيرات الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر

مبررات اختيار الموضوع :

هناك عدة مبررات وأسباب لاختيار هذا الموضوع أولا الدافع الشخصي لدراسة موضوع النمو الاقتصادي في الجزائري، ثانيا يعتبر موضوع النمو الاقتصادي في أي دولة موضوعا حساسا جدا باعتباره يعبر عن مدى رفاهية شعوبها، والوصول بها إلى مصاف الدول المتطورة ولا يتم ذلك إلا بالقطاع التصديري المتنوع.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي وذلك لمعرفة أهمية التجارة الخارجية للدولة لدعم نموها الاقتصادي وإبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، وإبراز أهم العوامل التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر بالإضافة إلى تحديد أهم القطاعات التي ساهمت في تحقيق ذلك النمو، وتبيان أثر قطاع المحروقات المكون الأساسي للصادرات الجزائرية في دفع معدلات النمو الاقتصادي وإبراز أهمية وسبل تنمية وتنويع الصادرات وأثر ذلك على النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع هام وهو موضوع النمو الاقتصادي والذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين، وأهمية دراسة العلاقة التي تربط مابين التجارة الخارجية عموما والصادرات بصفة خاصة بالنمو الاقتصادي، مما يستدعي ضرورة فهمها ومعرفة مدى تأثيرها على زيادة رفاهية الأفراد باعتبار أن الجزائر تعتمد بشكل كبيرعلى التصدير الأحادي (المحروقات).

حدود البحث:

الحد ألزماني :2018/2009

الحد المكاني :الاقتصاد الجزائري.

المنهج المستخدم:

للإجابة على الإشكالية والأسئلة واختبار الفرضيات اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي في الإطار النظري فضلا عن المنهج الكمي في تقدير المسارات الزمنية ونموذج الانحدار باستخدام حزمة البرامج الإحصائية الجاهزة SPSSو EIVIEWS.

صعوبات البحث:

- نقص واختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر مما يؤدي إلى بعض التناقضات في المعلومات .

- موضوع البحث هو موضوع يتطلب البحث الدائم بسبب التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري .

هيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار الفرضيات تم في هذا البحث الإحاطة بالموضوع من جانبه النظري والتطبيقي،بالاعتماد على فصلين ففي الفصل الأول حاولنا الإلمام بالمفاهيم الأساسية للصادرات والنمو الاقتصادي وإيضاح العلاقة بين هذه المتغيرات من الجانب النظري.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة القياسية وذلك لقياس مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تقدير معادلة الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة وإعداد نمذجة قياسية لهذه المتغيرات لتحديد مدى تأثير تطور الصادرات على الناتج المحلي (النمو الاقتصادي).

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الصادرات والنمو الاقتصادي.

تمهيد الفصل الأول:

في ظل التطورات التي يشهدها الاقتصاد الدولي وكذا التحولات الاقتصادية التي عرفها النظام الاقتصادي سعت الدول النامية إلى تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي، والمحافظة عليه من خلال مجموعة من السياسات والآليات سعت على رسمها وتطبيقها.

على هذا الأساس فلقد أشارت العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية في مجال التجارة الخارجية إلى وجود علاقة ما بين النمو الاقتصادي والصادرات، هذه الأخيرة التي عملت على تحسين معدلات النمو الاقتصادي مما ينعكس عليه تطور ورفاهية للبلاد.

من هنا سنتناول في الفصل الأول ثلاث مباحث، يرتكز الأول على الإطار النظري المتعلق بمفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والصادرات، أما المبحث الثاني يتطرق إلى العلاقة بين المتغيرين النمو الاقتصادي والصادرات، أما المبحث الثالث والأخير من الفصل الأول يتطرق إلى مجموعة الدراسات السابقة والقيمة المضافة للبحث.

المبحث الأول: ماهية الصادرات والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية الصادرات.

الفرع1: مفهوم الصادرات.

يمكن عرض عدة تعاريف الصادرات نوجزها فيما يلي :

– تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج. [1]

– حسب الموسوعة الاقتصادية،مفهوم الصادرات يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات ومنح معينة. [2]

ويمكن عرض تعاريف الصادرات على المستويات التالية:

– على مستوى المؤسسة: هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

– على المستوى الوطني: هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى دولة أخرى التي تعاني نقص في الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.

– على المستوى الدولي: الصادرات هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاهة الاقتصادية لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية، والتحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما.[3]

وكتعريف عام: فإن الصادرات تعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية و معلوماتية و مالية وثقافة وسياحية و بشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى، وتكنولوجيا جديدة ...الخ.

---

[1].فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، طبعة 3، القاهرة، مصر، 1993، ص23.

[2]عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، 1986، ص213.

[3]نادي الدراسات الاقتصادية، الجمعية العلمية، جامعة الجزائر،(من الموقع WWW.clubbnada.jeeran.com، اضطلع عليه بتاريخ:2022/4/20) على الساعة 14:02.

الفرع2: أهمية الصادرات.

تتجلى أهمية الصادرات فيما يلي :[1]

– خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة، وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا و هي اليابان ،هونغكونغ، و تايوان اندونيسيا ماليزيا وتايلاند من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري.

– إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا و مباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

– جدب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الاستثمار محرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أ كدته تجارب العديد من الدول الناجحة ،فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية ، بالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج وخفض تكاليف إنتاجه، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات في الأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

– تحقيق معدلات نمو مطردة: إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود إيجابي على جدب الاستثمارات المحلية والأجنبية وعلى خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات ،ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة للعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير.

لقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع الصادرات يعجل النمو الاقتصادي كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية كدول شرق آسيا التي تبنت إستراتيجية تشجيع الصادرات كخيار تنموي أن هذا الأخير يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات إحلال الواردات.

[1] فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص15.

المطلب الثاني: محددات الصادرات:

يتحدد حجم الصادرات لأي دولة في أي وقت وتغيراته مع الزمن عن طريق ثلاث محددات وهي: [1]

01-الطلب العالمي

فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر عامل مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي .

02-حجم الإنتاج أو طاقات الإنتاج

فإذا كان حجم التشغيل غير تام (يقترب من التشغيل الكامل) وطاقات الإنتاج الضروري منخفض، فإن زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة ، وبالعكس فإذا كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز على نمو الصادرات.

03-تنافسية المنتجات المصدرة:

إن التنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد أو صناعة ما على بيع منتجاتها في السوق الخارجي، حيث يعتمد ذلك على مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات وأوقات التسليم، الشبكات التجارية والمالية...الخ، حيث تعتبر تنافسية الأسعار وتنافسية التكاليف المؤشرين الرئيسين المستعملين :

أ/- تنافسية الأسعار: تقاس بالعلاقة لأسعار الصادرات الشركاء التجاريين (حسب سعر الصرف المستعمل) بالنسبة لأسعار الصادرات المحلية.

ب/ تنافسية التكاليف وتقاسم بالعلاقة بين تكاليف الأجور الابتدائية بالخارج على تكاليف الابتدائية بالداخل، فإذا كانت هذه العلاقة متزايدة فإن تنافسية التكاليف للصادرات الوطنية ترتفع والعكس صحيح.

[1]BERNIER B et SIMON Y،Initiationà La Macroéconomie ،9éme (2007) édition ،Dunod ،Paris France.

المطلب الثالث: مفهوم النمو وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي:

يوجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي يمكن عرض أهمها فيما يلي :

– يشير اصطلاح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخول ،وبالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج والاستهلاك (آخذا في الاعتبار معدل نمو السكان) مما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة .[1]

– هو الزيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. [2]

– يعني النمو الاقتصادي زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي على عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع .[3]

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج .[4]

مما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في فترة زمنية معينة ونصيب الفرد من هذه.

الفرع الثاني :الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

01: تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها حالة الانتقال من التخلف إلى التقدم، بشرط أن يكون هناك تغيرات جذرية وجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي .[5]

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2012، ص78.

[2] اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص364.

[3] عبد القادر محمد عبد القاد رعطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص11.

[4] كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، طبعة1، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص281.

[5] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، ص81.

– وتعرف التنمية في القانون الدولي من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي تأكد أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة ،تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها .[1]

02: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

من الواضح إن هناك اختلافا بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية نبينه كالأتي:[2]

-التنمية الاقتصادية أوسع وأكثر شمولا من النمو الاقتصادي.

-النمو الاقتصادي يعني الحصول على المزيد من الشيء نفسه, فهو لا يطوي على أي تغيير هيكلي, في حين أن التنمية الاقتصادية تعني الحصول على المزيد من شيء أخر مختلف لصالح المجتمع, أي أن النمو يهتم بالكم في حين أن التنمية الاقتصادية تهتم بالكيف والنوع مع الكم.

-النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده, أي لا يهتم بمن سيستفيد من ثمار النمو الاقتصادي,في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع.

-النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا و لذلك لا يحتاج إلى تدخل الدولة,في حين أن التنمية الاقتصادية تتطلب تدخل من طرف لوضع خطة شاملة بما يتضمن حدوث التغير الهيكلي المطلوب و توزيع العائد لصالح الطبقات الفقيرة.

المطلب الرابع : محددات وأنواع النمو الاقتصادي ومقاييسه:

الفرع الأول: محددات النمو الاقتصادي:

ويمكن أن نعرض أهم العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في العناصر التالية[3]:

– رأس المال المادي:

يمثل رأس المال مجموعة التجهيزات والبني التحتية ومختلف السلع المنتجة، التي يمتلكها اقتصاد ما في فترة معينة وتكون موجهة لاستعمالها في العملية الإنتاجية، ويحدث تراكم رأس المال عن طريق تخصيص جزء من

[1] عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، ك1، 2012، ص143.

[2] عبد الرزاق مقري، نفس المرجع، ص145.

[3] ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1980–2013)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، شعبة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015–2016، ص10.

الدخل (مخرجات العملية الإنتاجية) كادخار من أجل تعويض رأس المال المهتلك في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس مال جديد.

- رأس المال البشري:

هو المخزون المعرفي والقدرات والمواهب والمهارات الموجودة لدى الأفراد، وذلك من خلال ما تلقوه من تعليم وتدريب، والتي تساهم في العملية الإنتاجية وهي من متطلباتها الأساسية

- القوى العاملة:

يعرف العمل على أنه مجموعة القدرات الفيزيائية والفكرية التي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

- الموارد الطبيعية:

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل ثروات الأرض الطبيعية مثل الغابات،المعادن،مصائد الأسماك والمياه، وتعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يمكن أن ينتفع بها.

- التقدم التقني:

نقصد به كل ما يتعلق بالتطوير والابتكار الوسائل والتقنيات الحديثة وتطبق المعرفة الفنية التي تستخدم في العملية الإنتاجية قصد تحسين مخرجاتها بالمحافظة على نفس المستوى من عوامل الإنتاج.

الفرع الثاني :أنواع النمو الاقتصادي:

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يجب علينا التمييز بين أنواع النمو التالية:[1]

- النمو الطبيعي:

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

[1] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحدي الحاضر و المستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص8.

- النمو العابر أو غير المستقر:

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية.

- النمو المخطط:

وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وواقعية الخطط المرسومة، وفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط.

- النمو الاقتصادي الموسع:

يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن .

- النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.[1]

الفرع الثالث: مقاييس النمو الاقتصادي:

يمكن قياس النمو بحساب مؤشر نمو الناتج الوطني ومؤشر نمو الدخل الفردي[2]:

- الناتج الوطني:

هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نمو هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.

[1] دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة1980-2013، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم, تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص56.

[2] جلال خشيبة، النمو الاقتصادي، شبكة الأولى، ص8. .24/2/2020,WWW.alukah.netالساعة20.00

- متوسط الدخل الفردي:

يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصاءات السكان والأفراد.

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي هما:

* طريقة معدل النمو البسيط: ويقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

* طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

المبحث الثاني: العلاقات بين النمو الاقتصادي والصادرات.

المطلب الأول: اثر الانفتاح وتحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

إن جذور الانفتاح الاقتصادي هي في الحقيقة تعود إلى نظرية السويديين هكشر و اولولين، فالمدرسة الاقتصادية التقليدية وضحت أن تحرير حركة السلع و رؤوس الأموال تحفز النمو الاقتصادي وبالتالي فإن الانفتاح التجاري يسمح للدولة باستغلال ميزاتها النسبية من أجل رفع من فعالية عوامل الإنتاج على المدى الطويل، ومنه فإن رؤوس الأموال سوف تتوزع على الدول وهذا بفعل الإنتاجية الحدية لرأس المال وهذا ما يسمى بالاقتصاد الأمثل، ففي ضل اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية وانفتاح الدول على الخارج فإنه يندر أن اقتصاد ما نمى ولأجل طويل من دون التعامل مع التجارة (وخاصة استيراد السلع الرأسمالية والصادرات)، ولا يوجد أيضا بلد نمى بالكامل من خلال فتح الأبواب للتجارة الخارجية والاستثمار، فمصدر النمو الاقتصادي لأي دولة هو قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يعرفها السوق العالمي بالتنسيق مع استراتيجيات الاستثمار المحلي بهدف تحفيز القدرات التنظيمية المحلية، لأنه لا يوجد دليل على ربط تحرير التجارة وتعظيم النمو بشكل منتظم، فقد لاحظ (stiglits, 1998) أن أغلب معادلات محددات النمو تتضمن بعضا من مؤشرات الانفتاح (مثل مستويات التعريفة الجمركية أو نسب تجارية أو تشوهات سعريه) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنمو متوسط الدخل للفرد[1].

ويميز بين نوعين من الانفتاح: الانفتاح الجزئي أو المراقب وسياسة الانفتاح الحر، فالانفتاح المراقب يقاس عن طريق النسب المئوية التي تفسر العلاقة التي تقيس التجارة الخارجية للتراكم الداخلي ولنموها وسياسة الانفتاح تقاس بطرق معينة، فالانفتاح المراقب لا يتعلق سوى بجزء بسيط فقط من سياسة الانفتاح التجاري، وعموماً يعالج عن طريق العلاقة بين مجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي، ولقد قام (jeffreysachs) و)andrewwarner) بداية العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول مابين سنة 1989/1970 فتوصلا إلى نتيجة مفادها أن الانفتاح يصاحبه وبقوة نمو اقتصادي سريع، وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على دول منظمة التعاون والتنمية.osde. أن تخفيض الحواجز الجمركية وإلغاء القيود غير التعريفية يحسن من شروط التبادل التجاري ويؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي لهذه الدول، لتحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية و رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسة التنظيمية و إجراء التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية.

فالعلاقات الموجبة بين تحرير التجارة والنمو التي ترددها الأدبيات الاقتصادية تعاني من مشاكل منهجية يترتب على إزالتها رفض هده العلاقة منها أن مؤشرات الانفتاح كمؤشر على تحرير التجارة تعاني من إشكاليات كمقياس للقيود التجارية ، أو أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا وكبيرا بمصادر ذات أداء متواضع، وكما أشار stiglits وحتى في حالة

[1] صالح العصفور، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد11، العدد 115، الكويت، 2012، ص12.

وجود علاقة عكسية ما بين القيود على التجارة و معدل النمو فان هده العلاقة لا تظهر مباشرة وبشكل بارز في البيانات ،وكما أشار أيضا أنه عند السقوط البياني لمتغير نمو متوسط دخل الفرد و مقياسين من مقاييس القيود التجارية: معدل التعريفة الجمركية و نسبة تغطية القيود غير الجمركية فإن العلاقة توضح في كلا لمتغيرين سالب ويقيم منخفضة ولا تمثل معنوية إحصائية (ودلك بعد أن تم تحييد اثر الدخل الأولي والتعليم الثانوي)، بالإضافة إلى أن معدلات التعريفة الجمركية المتوسطة البسيطة تقلل من أهمية معدلات التعريفة الجمركية المرتفعة لأن ما يقابل هده المعادلات من مستويات الواردات يكون قليلا، ويمكن القول إن للدور الحكومي في تحفيز الصادرات دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي ولا خوف عليه فالدور الحكومي في تحفيز الصادرات في دول شرق آسيا كان له دور مهم خاصة في المراحل الأولى من التنمية، بالإضافة إلى أن الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية سوف يجبر الشركات على العمل على جعل مؤسساتها ونظامها التعليمي أكثر فعالية من أجل خلق الظروف الملائمة للتجديد والابتكار و يجبر بذلك على بذل المزيد من الطاقة والجهد من أجل دفع و تأخير المحاباة والفساد وتحسين النظام الصحي ، فالانفتاح التجاري هو عامل محفز للتنمية والرفع من النمو الاقتصادي، ورغم أهمية التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يوجد اتفاق شامل حول التأثير ما بين التجارة و النمو، وهناك العديد من الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين النمو و التجارة الخارجية ومنها دراسة (فيشر، 2003) والذي بين أن الانفتاح التجاري له تأثير موجب على النمو، فمن وجهة نظر فيشر وآخرون أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو و الدخل إلا إن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظا من مثل هده العلاقة حيث لا يعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي (الواردات + الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي) مقياسا محايدا لبيان التأثير الإيجابي على النمو فهناك العديد من البلدان لا تمثل فيها هده الدرجة أهمية كبيرة ، حيث يرى (رودرك،1999) بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتمويل الواردات وليس كهدف،فمن شأن توجيه السياسية الاقتصادية نحو القطاع الخارجي على حساب بقية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أن يخلط ما بين الوسائل و الأهداف، وتحرير المبادلات التجارية يؤدي أيضا إلى نمو حجم الأسواق ويسمح للمؤسسات الأكثر إنتاجية بتطوير نفسها و زيادة قدرتها التنافسية إما المؤسسات الأقل إنتاجية ونتيجة للمنافسة فإنها لا تستفيد من هذا التحرير التجاري وقد يؤدي زيادة المنافسة من قبل المؤسسات الجدية إلى اضمحلالها و خروجها من السوق .

إذن فتحرير التجارة الخارجية لها علاقة كبيرة بأداء النمو في مختلف الدول فلا يجب أو نفصل الحماية على التجارة فلا يوجد ما يثبت ترابط الحماية مع النمو على طول الخط وفي نفس الوقت لا يجب أن نبالغ في الربط الحتمي مابين تحرير التجارة والنمو، بالإضافة إلى أن تسهيل التجارة مع تحريرها يشكلان آليتان لتحقيق وتعطيل النمو الاقتصادي لمختلف الدول وذلك من خلال مساهمة القطر المعني في التجارة الدولية والبينية وفي استقطاب الاستثمارات المحلي والخارجي مما يزيد من خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج وتنوعه وبالتالي ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي، فكلما زادت قدرت قطر معين على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان لهذه الفجوة اثر على

زيادة النمو لذلك البلد، فالتجارة الدولية الحرة تساهم بشكل رئيسي في النمو الاقتصادي لأي دولة وتشير الميزة النسبية إلى السلع والخدمات التي يمكن أن تؤدي إلى تجارة دولية مربحة بصورة مشتركة.[1]

المطلب الثاني: اثر الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي

تمثل التجارة الدولية مجموعة من التبادلات الاقتصادية الدولية من خدمات وتكنولوجيا و رأس المال البشري، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين والمستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي والتبادل بينها وبين مختلف الدول، والأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية هو أن تقوم دولة بالإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى من دولة أخرى بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لكلا الطرفين[2].

وتعتبر التجارة الخارجية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد الكلي واقتصاديات العالم الخارجي، لما تتضمنه من تدفق السلع والخدمات من وإلى الدولة، وكان دينيس روبرتسون أول من أشار إلى أن الصادرات هي محرك للنمو الاقتصادي، وقد أظهرت عدة دراسات لعدة اقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة والنمو، وإضافة إلى أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي، وكان من الواضح درجة الارتباط بين النمو والتنمية حيث أن الدول التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع، ولكن ما يعاب على الصادرات في معظم الدول النامية أنها تعتمد بشكل كبير ومفرط على تصدير المحروقات حيث أن هذه الأخيرة حساسة للتقلبات الاقتصادية التي تعرفها الساحة الدولية.[3]

إن الدول الأقل نموا تعتمد بنسبة كبيرة على التجارة الخارجية في توليد الدخل القومي أكثر من الدول المتقدمة، وفي الغالب فإن أكثر ما تصدره الدول النامية هم عبارة عن مواد أولية على عكس الدول المتقدمة التي تصدر المنتجات المصنعة، وبهذا فإن الدول النامية تستنزف مواردها في عملية التصدير.[4]

كما سبق وذكرنا فإن هذه السياسة تجعل هذه الدول عرضت لخطر تقلبات أسعار النفط الفجائية كما حدث بين عامي (2016/2014) حيث تراجعت أسعار النفط بمعدل 8,5%.

---

[1] احمد الكواز، أهم معوقات إستراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرين، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، WWW.api-arab.org .اضطلع عله بتاريخ 22-4-2022، على الساعة 10:47.

[2] مختار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية للجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، 2017، ص362.

[3] بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص110.

[4] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص512-513.

المطلب الثالث: دور الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري.

لقد حظيت علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي باهتمام المدارس الفكرية المختلفة وما قاموا به من نظريات:[1]

الفرع الأول: حسب الفكر التجاري:

يعد الفكر التجاري الذي ساد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أول من اهتم بقطاع التصدير تاريخيا، حيث اعتبره كقطاع ريادي محفز للاقتصاد، وذلك في كتابات لرواد أهم هذا الفكر من أمثال ,Colbert Davenent, Mun, Petty, فقد كان التجاريين يرون في تكوين فائض مستمر للصادرات المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع بها الدولة توفير احتياجاتها من الخارج، لذلك شجعت السياسة التي اتبعها هؤلاء تطبيق نظم إعادة التصدير من أجل إنعاش حركة الصادرات، كما أخذوا العمل بنظام الدروباك والمستودعات والمناطق الحرة، والإعفاءات الضريبة والإعلانات لتشجيع الصناعات التصديرية.

الفرع الثاني: حسب الفكر الكلاسيكي.

انتقد الكلاسيك التجاريين في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل ينافي والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للاقتصاد فلقد نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية، والتي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، وبذلك هم يرون وجوب عدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، فابرز مفكري هذه المدرسة هو ادم سميث جاء بفكرة تقسيم الدولي للعمل كلما ازداد حجم السوق، وبالتالي فهو ينظر إلى التجارة الخارجية على أنها الأداة التي بموجبها يتم توزيع الفائض من الإنتاج، ولقد أضاف الاقتصادي ريكاردو إلى أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس النفقة النسبية وليست النفقة المطلقة كما أورد ادم سميث.

ولقد أشار الكلاسيكيون إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الاقتصادي، أما الصادرات فقد أولاها هؤلاء اهتماما كبيرا في كتاباتهم، بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توزيع القاعدة الإنتاجية، وكذلك الفوائد التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم وتحقيق تزايد في الغلة، إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، ودورها في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموما.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص152.

الفرع الثالث: حسب الفكر الكينزي.

في الثلاثينات من القرن الماضي، وبعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في عام 1929 نشرت النظرية العامة ل جون ماينارد كينز، وأصبح الأمر الشاغل الاقتصاديين والساسة وصناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق طلب فعال EfficativeDemande والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب الكلي عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية: X)+G+I+C=Y−M).

يلاحظ على دالة الطلب الكلي لدى كينز على أنها تحتوي على صافي التصدير، كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الأخرى كالاستهلاك العائلي "C" ، والاستثمار " I", والإنفاق الحكومي "G".

كما ابرز كينز أيضا خلال إسهامه الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات، والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات.

المطلب الرابع: تدبدب الصادرات والنمو الاقتصادي.

فرع الاول: أسباب تذبذب الصادرات:

يمكن حصرها في كما يلي: [1]

_من جانب الطلب: أن الطلب على المواد الأساسية في الدول النامية غير مرن بالنسبة للسعر، حيث أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد في الدول المتقدمة على السلع الأساسية مثل القهوة والسكر بشكل نسبة بسيطة من دخلهم وثبات مشترياتهم من هذه السلع وعدم اهتمامهم لتغيير أسعارها تعكس انعدام المرونة السعرية لهذه السلع بالإضافة إلى عدم استقرار الطلب على الصادرات للدول النامية، من السلع الأساسية نتيجة تغير الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة وكذلك عدم مرونة الطلب السعري على المعادن بسبب انخفاض معدل الإحلال.

_ من جانب العرض: نجد انعدام مرونة أسعار الموارد الأساسية، فالكميات المعروضة لا تستجيب كثيرا لتغير أسعارها بسبب الجمود المحلي وعدم مرونة الموارد الموظفة في غالبية الدول النامية، وعدم استقرار العرض وبسبب الأحوال الجوية وغيرها من الأسباب.

ولقد أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت من طرف العديد من الاقتصاديين على الدول النامية مثل Tassel 1964, 1964 MacBean, Bien 1972, Copping 1962, Souter 1977, Michaels 1962 أن:

[1] خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص54.

_ التركيز السلعي هو وراء التذبذب في حصيلة الصادرات للدول النامية حيث يقيس التركيز السلعي مدى تركيز صادرات الدول على سلعة أو عدد قليل من السلع، فصادرات الدول النامية تتصف باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في غالبيتها سلع أولية تصدر في معظمها للدول المتقدمة.

_ أما السبب الثاني فهو التركيز الجغرافي للصادرات حيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، فارتفاع هذا المؤشر يجعل من الدولة المعينة عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية و التقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها.

فرع الثاني:آثار تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي:

إن إيرادات الدول النامية من الصادرات المحتملة تختلف أهميتها من سنة إلى أخرى، فعندما ترتفع إيرادات الصادرات يزيد المصدرين من إنفاقهم الاستهلاكي والاستثماري والائتماني وذلك بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصادرات وتتضخم هذه الآثار و تنتقل إلى سائر قطاعات الاقتصاد من خلال عمليات " المضاعف– المسارع" المعروفة.

وقد أظهرت الدراسات التي عالجت هذا الموضوع مثل دراسات ((love,1992،)Wilson,1994(التي أجريت على الدول النامية، أن التذبذب في حصيلة الصادرات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل نمو التذبذب في حصيلة الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

[1] خالد محمد السواعي، مرجع سابق، ص61.

المبحث الثالث:الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول:الدراسات السابقة

الفرع الأول: دراسة وصاف سعيدي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر سنة 2004،تحت عنوان : أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان (الحوافز والعوائق) وكانت إشكالية الدراسة كالآتي: هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ؟وللإجابة على هذه الإشكالية قام الباحث بوضع الفرضيات التالية :

– تؤدي تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة إلى الرفع من القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول في الأسواق الدولية بتقديم منتجات تتسم بالمواصفات القياسية العالمية، مما يعود على هذه الدول بعوائد كبيرة تساعد على حل العديد من المشاكل المتخبط بها.

– لقد أثرت الاستراتيجيات التنموية المتبعة قبيل الصدمة النفطية لسنة 1986في كل من الجزائر، تونس، مصر والسعودية سلبا على اقتصاديات هذه البلدان، ويبدو ذلك جليا من خلال الاختلالات الهيكلية التي حصلت في هذه الاقتصاديات.

استخدم الباحث المنهج الوصفي والتحليلي والقياسي والمقارن،توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج هي كالآتي:

* نسجل الاهتمام الكبير الذي أولاه المفكرون الاقتصادي الصادرات كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية، انطلاقا من الدراسات التي قاموا بها، والتي توصلت إلى أهمية الصادرات في تحقيق الإنماء الاقتصادي.

* أثبتت تجارب التنمية في الدول النامية التي انتهجت إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي (إحلال الواردات) إلى إخفاقها في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، حيث أدى ذلك إلى عرقلة عملية التنمية و اختلاط أنماط الإنتاج، وقد ظهر ذلك في التركيز على الإنتاج الاستهلاكي، وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية وانخفاض معدلات نمو الصادرات.

* أن التحدي الكبير الذي يواجه الدول محل الدراسة في مجال التصدير في ظل المتغيرات الاقتصادية السابقة الذكر هو إعادة ترتيب أولويات الأسواق بالنسبة لمنتجات هذه الدول والتركيز على تلك الأسواق التي تتمتع فيها صادراتها بميزة نسبية واضحة، خاصة ما تظهره إمكانات الأسواق العربية والإفريقية، وبدرجة أقل الأوروبية من تقبل واضح لصادراتها، ويتطلب ذلك استثمار مختلف الاتفاقيات الموقعة في إطار التكتلات الاقتصادية فضلا عن الاهتمام بالسلع التصديرية من حيث الجودة، السعر وآجال التسليم.

الفرع الثاني: دراسة لعابد بن عابد العبدلي(2005)

تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية للفترة(1960-2001(،مجلة مركز صالح عبد الله كامل الاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر بالمملكة العربية السعودية العدد27 ،حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، من خلال تقدير نموذج قياسي وشملت الدراسة تقدير النماذج الفردية لكل دولة إسلامية على حدة عبر سلسلة زمنية للفترة(2001-1960)وكذلك من خلال التقدير المدمج للسلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية ل 21 دولة إسلامية، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغيرين الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، حيث ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول البترولية، بينما ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات في مجموعة الدول الأقل دخلا ومتوسطة الدخل.

الفرع الثالث: دراسة وعيل ميلود.

أطروحة مقدمة ليل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر 3.سنة 2014/2013، وكان عنوان الدراسة: المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر/ مصر/ السعودية) ، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010) ،وقد قام الباحث بطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر, مصر, السعودية؟ وما مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول بها؟ و ماهي مختلف السياسات التي أنتجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟ ومن اجل الإجابة على هذه الإشكالية وجب وضع مجموعة من الفرضيات هي:

1- هناك اتجاه إصلاحي في كل من الجزائر، مصر، السعودية قصد الاستفادة من المستجدات الحاصلة في الفكر التنموي الحديث.
2- هناك علاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته في الدول محل الدراسة بصورة اقل من تلك الموجودة في الدول المتقدمة ة الناشئة.
3- لا توجد اختلالا ت ذات دلالة معنوية إحصائية بين مستويات المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في هذه الدول و تحديدا الانفتاح التجاري, الاستثمار الأجنبي المباشر، الرأسمال البشري، و الحكم الراشد.
4- هناك اختلالات هيكلية في اقتصاديات هذه الدول دون تفعيل الآثار الايجابية للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.
5- هناك اثر معنوي وذا دلالة ومعنوية إحصائية لكل من الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر،الرأس مال البشري و الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة.

قام الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي، إلى جانب المنهج التاريخي، وقد توصل إلى النتائج التالية:

- يبرز المفهوم الحديث للتنمية كمفهوم مغاير لذلك التقليدي المرتبط بالجانب الكمي والقريب جدا من مفهوم النمو، فالمفهوم الحديث لها يتجاوز النواحي الاقتصادية الكمية، بل يتوسع ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية.
- رغم الاختلافات الموجودة بين الدول العربية من النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية إلا أنها تشترك في العديد من الخصائص العامة، فمن الناحية الاقتصادية لا تزال الدول العربية تعتمد على تصدير المواد الأولية الخام وخاصة البترول، كما انه لم يلاحظ أن هناك أي دولة عربية حققت السبق التنموي واللحاق على الأقل بالدول الناشئة كتركيا و دول جنوب شرق أسيا، ويلاحظ في أحسن الأحوال بعض مظاهر التنمية الاقتصادية في بعض دول الخليج.
- تعتبر السعودية أكثر انفتاحا خلال الفترة (1990-2010) ثم الجزائر ثم مصر، ونلاحظ أن هناك اثر موجب ومعنوي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في كل من مصر و السعودية على عكس الجزائر التي لا يوجد فيها اثر موجب للانفتاح على النمو.
- يعتبر الحكم الراشد وأثره على النمو الاقتصادي عامل ذو خصوصية في هذه الدول، ولكن رغم ذلك فان هذا المؤشر يعرف تراجعا كبيرا مقارنة مع المستويات المقبولة في التجارب العالمية بترتيب يجعل السعودية أولا، مصر ثانيا و الجزائر ثالثا

المطلب الثاني:القيمة المضافة

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر الصادرات على النمو الاقتصادي مع الإشارة لحالة الجزائر، وذلك لما يكتسبه الموضوع من أهمية بالغة على الصعيدين المحلي والعالمي، فتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة والتي يشهد فيها العالم اليوم تطورا في استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، والمعروف أن المعطيات في تغير دائم ومستمر كل عام.

فقد اختلفت النتائج من دراسة إلى دراسة أخرى فمثلا في دراسة الباحث لعابد بن عابد العبدلي فقد توصل إلى أن متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول البترولية ويختلف ذلك بالعكس في الدول ذات الدخل المتوسط.

وفي هذا البحث كانت المحاولة للتعرف على بعض الجوانب الجديدة، وذلك باستخدام مزيج بين البرنامجين الإحصائيين spss20وEviws10 ،فقد أثبتت النتائج أن هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين الصادرات والنمو الاقتصادي ذات آثار متباينة من حيث الإشارة والمعنوية الإحصائية، حيث كانت الصادرات لها اثر نسبي موجب معنوي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات ولكنه غير معنوي في بعض الأحيان خاصة عند عنصر المحروقات وذلك على المدى الطويل وهذا راجع لظروف خارجية مؤثرة تأثير مباشر وغير مباشر.

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بتحليل النمو الاقتصادي واستعراض أهم نظرياته ومحدداته حيث توصلنا إلى أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن حدوث زيادة وارتفاع في متوسط دخل الفرد بصفة مستمرة، وتطرقنا إلى تحليل ماهي الصادرات مفهومها وأهميتها ومحدداتها، وأيضا تناولنا في الفصل الأول مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع والقيمة المضافة، وقد خلصنا في النهاية إلى أن النمو الاقتصادي هو ظاهرة تلقى اهتمام العالم بأسره، وذلك لما يعود به من نفع على الفرد والمجتمع والدولة، ومدى أهمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي.

ولقد حاولنا في هذا الفصل ذكر العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والصادرات، وذلك من الجانب النظري وفي الفصل الموالي سنستبين هذه العلاقة من الجانب القياسي والتحليلي لها.

الفصل الثاني

النمذجة القياسية لمتغيرات الدراسة.

تمهيد الفصل الثاني:

الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة والتي تمثل هدف التنمية كمحور رئيسي في خططها وسياساتها الاقتصادية وهذا راجع إلى أهمية الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، ولهذا تسعى الجزائر إلى تنمية وتنويع صادراتها والتخلص من الاعتماد الشبه كلي على المحروقات في التصدير لما يعانيه هذا الأخير من مخاطر تقلبات أسعار النفط والتي قد تعود بالسلب على إجمالي الصادرات في الجزائر

سنقوم في هذا الفصل خصص لقياس المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة وأيضا محاولة دراسة اثر الصادرات خارج المحروقات على بالناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2018/2009 ،وإعداد المسارات الزمنية لهذه المتغيرات باستخدام برنامجي spssو eviews

وعلى هذا الأساس قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تحليل معادلة الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: نمذجة قياسية لمتغيرات الدراسة.

المبحث الأول : المسارات الزمنية لمتغيرات الدراسة

يستهدف هذا المبحث عرض تطور المسارات الزمنية لبعض متغيرات الدراسة

من خلال معادلة الاتجاه الزمني العام والتي تأخذ الصيغة التالية :

$$Y= e^{a + bt}$$

حيث ان :

Y : يمثل المتغير التابع المعني بالدراسة.

e : أساس اللوغاريتم الطبيعي.

a : الحد الثابت.

b : معامل يحسب به معدل التغير في الظاهرة المدروسة بعد ضربه في 100 فإذا كانت إشارة b موجبة معناه وجود معدل نمو في الظاهرة وإذا كانت سالبة معناه وجود معدل تناقص.

t:يمثل عنصر الزمن.

وأيضا يتم عرض بعض الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تقدير المسار الزمني للصادرات الجزائرية.

الفرع الأول: تقدير المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر للفترة 2009-2018.

وبعد تقدير المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة 2009-2018 ، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم01

جدول رقم 01 المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل	F	R^2
Ext	Ext= $e^{8.472-0.004t}$	−0.4	0.036	0.004
	الحد الأدنى3525.90 مليار دج سنة 2012	الحد الأعلى5979.80 مليار دج سنة 2009		متوسط حسابي 4743.86 مليار دج
Ext	إجمالي الصادرات في الجزائر			

وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (01) يتبين أن إجمالي الصادرات في الجزائر كانت تتقلب بين حدين حد أدنى 3525.9 مليار دج سنة 2012، وحد أعلى 5979.80 مليار دج سنة 2009،وبمتوسط حسابي 4743.86 مليار دج لفترة الدراسة، وقد سجل هذا المؤشر ومعدل تناقص ضعيف جدا قدر بنحو 0.4%مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية وتسجيل معامل تحديد ضعيف جدا هو 0.004ويمكن تفسير هذه النتائج إلى تقلبات أسعار النفط الدولية و هيمنة صادرات النفط على إجمالي صادرات الجزائر ولمزيد بيان هذه التقلبات في الصادرات فان الشكل البياني رقم(01) يوضح ذلك.

الشكل البياني رقم (01): تطور إجمالي الصادرات الجزائرية:

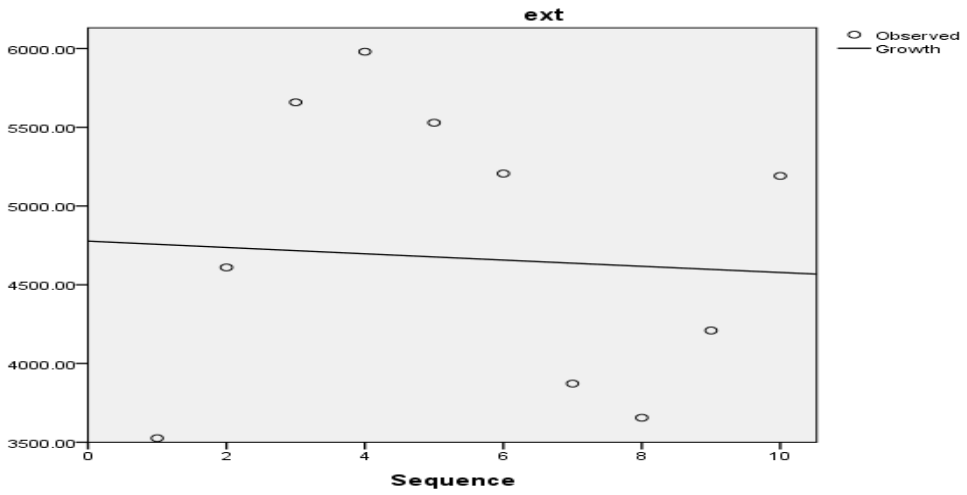

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: ext

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	.004	.036	1	8	.854	8.472	-.004

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم(2-1)بالملحق:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ext	10	3525.90	5979.80	4743.8600	889.73537
Valid N (listwise)	10				

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم(2-1)بالملحق:

الفرع الثاني: تقدير المسار الزمني لإجمالي الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2009-2018

وبعد تقدير المسار الزمني للصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة 2009-2018، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم 02.

جدول رقم(02) المسار الزمني لتطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر للفترة 2009-2018

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل	F	R^2
Exhh	$Exhh= e^{5.804 + 0.063t}$	6.3+	37.269*	0.823
	الحد الأدنى 300.3 مليار دج سنة 2009	الحد الأعلى 643 مليار دج سنة 2018		متوسط حسابي 479.14 مليار دج
*	معنوي عند احتمال 1 %			
Exhh	الصادرات خارج المحروقات في الجزائر			

وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (02)يتبين أن صادرات الجزائر خارج المحروقات كانت تتقلب بين حدين حد أدنى 300.3 مليار دج سنة وحد أعلى 643مليار دج سنة وبمتوسط حسابي 479.14 مليار دج لفترة الدراسة ، وقد سجل هذا المؤشر معدلنمو معتبر قدر بنحو 6.3%مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%وتسجيل معامل تحديد مرتفع قدر بنحو 82.3 % ويعكس جودة النموذج المقدر ولمزيد بيان هذه النتيجة فان الشكل البياني رقم (02) يوضح ذلك .

الشكل البياني رقم (02)لتطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة

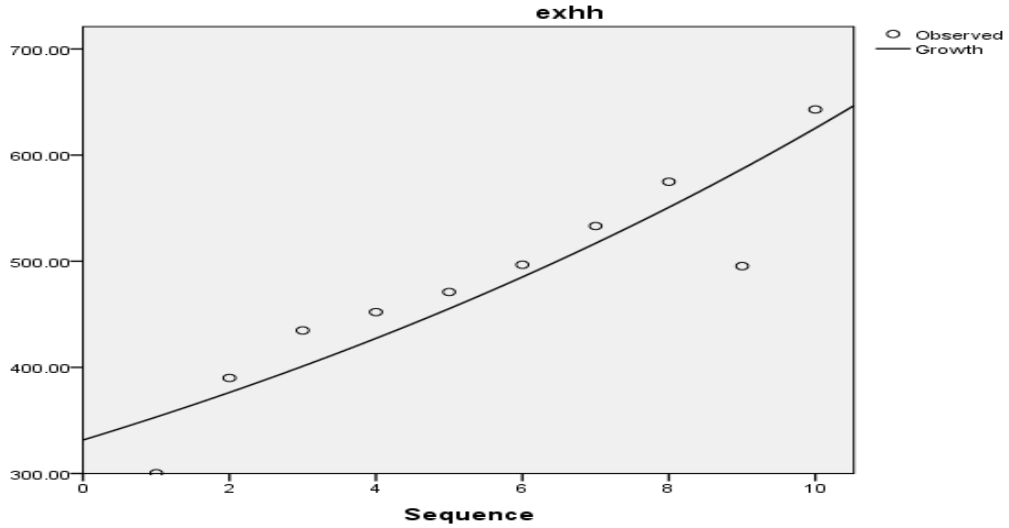

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: exhh

Equation	Model Summary					Parameter Estimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	.823	37.269	1	8	.000	5.804	.063

بالاستناد إلى مخرجاتspss المطبقة على الجدول رقم(2-1)بالملحق:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Exhh	10	300.30	643.00	479.1400	95.57338
Valid N (listwise)	10				

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول(رقم 2-1)بالملحق:

الفرع الثالث: تقدير المسار الزمني للأهمية النسبية للصادرات خارج المحروقات إلىإجمالي الصادرات:

وبعد تقدير المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة 2009-2018 ، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم03:

جدول رقم(03)المسار الزمني لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية:

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل	F	R^2
YREXhh	$YREXhh=e^{1,936+0.068t}$	6.8%	13.109	0,622
	الحد الأدنى 7,56% سنة 2012	الحد الأعلى 15.72% سنة 20016		متوسط حسابي 10,387 %
*	ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%			
YREXhh	مساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية			

وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (03) يتبين أن الأهمية النسبية الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية كانت تتقلب بين نسبتين أدناها 7,56% سنة 2012 و أعلاها 15.72% سنة 2016 وبمتوسط حسابي 10,387 %لفترة الدراسة، وقد سجل هذا المؤشر معدل نمو معتبر قدر بنحو6,8% مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وتسجيل معامل 62,2% وتكشف هذه النتيجة تحسن معتبر و ملحوظ في هيكل الصادرات خارج المحروقات ولمزيد بيان هذه التقلبات في الصادرات فان الشكل البياني رقم(03) يوضح ذلك. .

الشكل البياني رقم 03: لمساهمة الصادرات خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة:

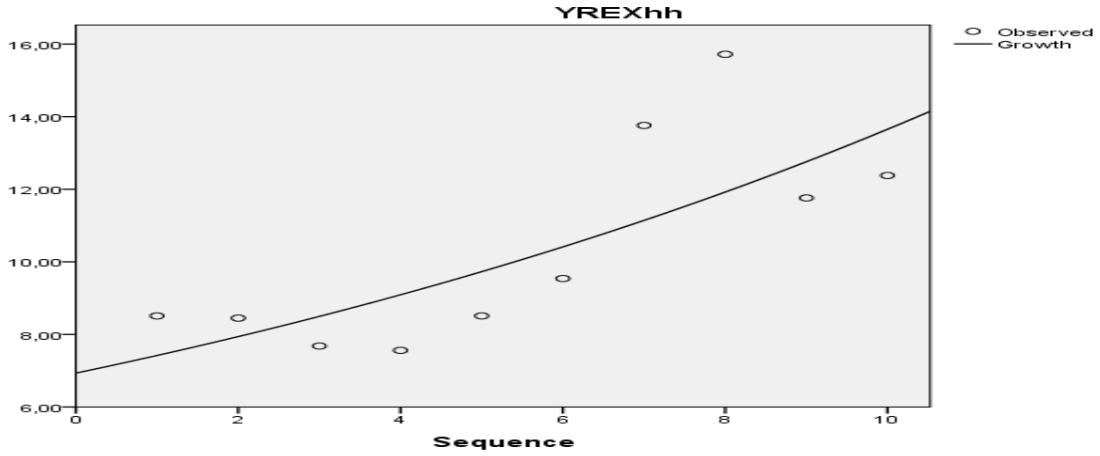

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YREXhh

Equation	Model Summary					ParameterEstimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,622	13,189	1	8	,007	1,936	,068

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم(2-1)بالملحق:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YREXhh	10	7,56	15,72	10,3870	2,83844
Valid N (listwise)	10				

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم(2-1)بالملحق:

المطلب الثاني: تقدير المسار الزمني للناتج المحلي الجزائري.

الفرع الأول: تقدير المسار الزمني لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي :

وبعد تقدير المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة 2009-2018 ، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم04:

جدول رقم(04)المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل	F	R^2
PIBt	$PIBt=e^{9.310+0.064t}$	9,310	36,348	0,820
	الحد الأدنى 9968,0 مليار دج سنة 2009	الحد الأعلى20259,8 مليار دج سنة 2018		متوسط حسابي 15969,76 مليار دج
*	ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%			
PIBt	إجمالي الناتج المحلي.			

وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم(04)يتبين أن إجمالي الناتج المحلي في الجزائر كانت تتقلب بين حدين حد أدنى 9968,0 مليار دج سنة 2009،وحد أعلى 20259,8 مليار دج سنة 2018، بمتوسط حسابي 15969,76 مليار دج لفترة الدراسة، وقد سجل هذا المؤشر معدل نمو قدر بنحو 6,4 كمتوسط سنوي مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وكان معامل التحديد مرتفع قدر ب 82% ولمزيد بيان هذه التقلبات في الصادرات فان الشكل البياني رقم(04) يوضح ذلك. .

الشكل البياني رقم(04): إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

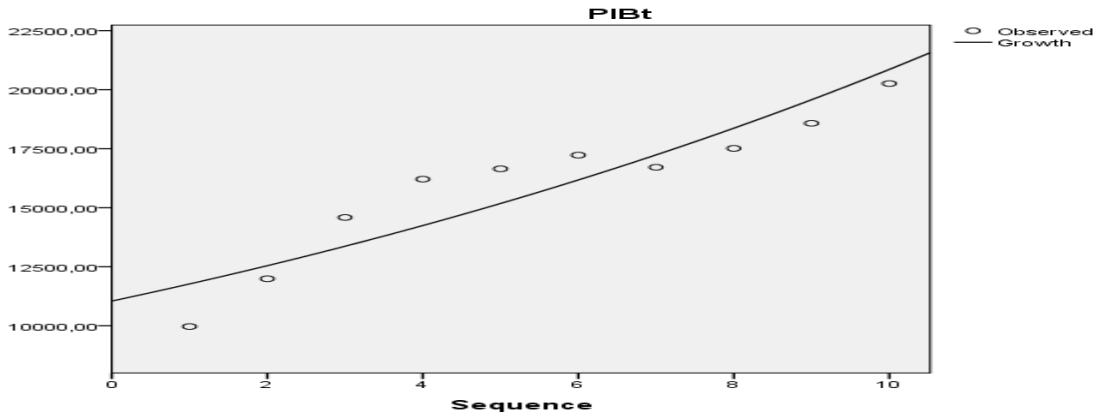

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: PIBt

Equation	Model Summary					ParameterEstimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,820	36,348	1	8	,000	9,310	,064

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم(2-2)بالملحق:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
PIBt	10	9968,00	20259,80	15969,7600	3054,86555
Valid N (listwise)	10				

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم(2-2)بالملحق:

الفرع الثاني: تقدير المسار الزمني للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات :

وبعد تقدير المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة 2009-2018 ، تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول رقم05:

جدول رقم(05)المسار الزمني الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل	F	R^2
PIBhh	$PIBhh= e^{8.84+0.091t}$	%9.1	139,219	0,946
	الحد الأدنى 6858,9 مليار دج سنة 2009	الحد الأعلى 15711,3 مليار دج سنة 2018		متوسط حسابي 17760,92 مليار دج
*	معنويإحصائيا عند 1.%			
PIBhh	الناتج المحلي خارج المحروقات.			

وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم(05)يتبين أنالناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر كانت تتقلب بين قيمتين, حد أدنى 6858,9 مليار دج سنة 2009، وحد أعلى 15711,3 مليار دج سنة 2018، وبمتوسط حسابي 17760,92 مليار دج لفترة الدراسة، وقد سجل هذا المؤشر معدل نمو بلغ نحو 9,1% مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%، كما سجيل معامل تحديد مرتفع يعكس جودة النموذج قدر ب 94,6 و هذه النتيجة تكشف عن تحسن معتبر في إجمالي لقطاعات الأنشطة خارج المحروقات المكونة للناتج المحلي ولمزيد بيان هذه التقلبات في الصادرات فان الشكل البياني رقم(05) يوضح ذلك..

الشكل البياني رقم(05)الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

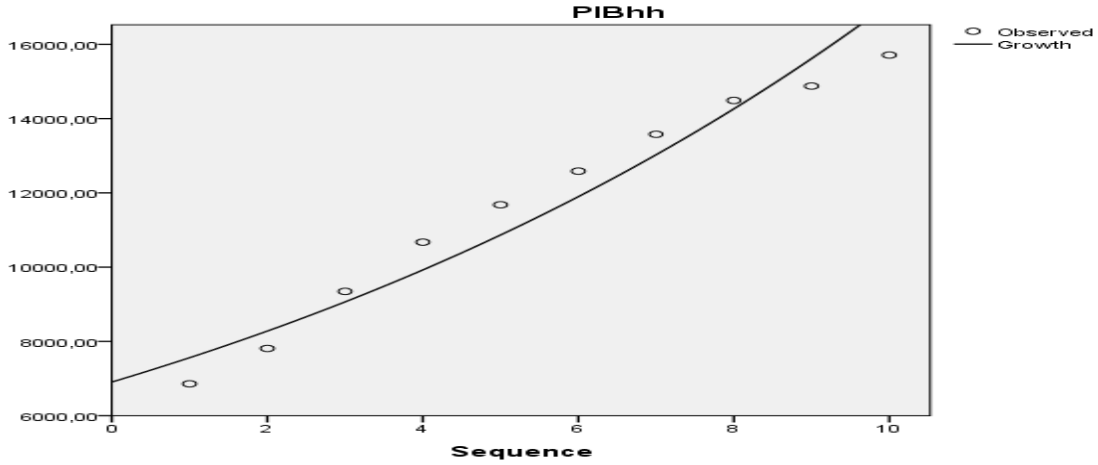

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: PIBhh

Equation	Model Summary					ParameterEstimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,946	139,219	1	8	,000	8,840	,091

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم (2-2) بالملحق:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
PIBhh	10	6858,90	15711,30	11760,9200	3043,81572
Valid N (listwise)	10				

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم (2-2) بالملحق:

الفرع الثالث: تقدير المسار الزمني للأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي أهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي:

وبعد تقدير المسار الزمني لإجمالي الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة 2009-2018

جدول رقم (06)المسار الزمني للأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني	المعدل	F	R^2
YRPIBhh	$YRPIBhh=e^{4.135+0.715t}$	2.7%	20,117	0,715
	الحد الأدنى 64,06% سنة 2011	الحد الأعلى 82,72% سنة 2016		متوسط حسابي 72,8610%
*	معنوي إحصائيا عند 1%.			
YRPIBhh	الأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي			

وبالاستناد إلى بيانات الجدول رقم (06)يتبين أن الأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي في الجزائر كانت تتقلب بين نسبتين أدناها 64,06 %سنة 2011و أعلاها 82,72 %سنة 2016 وبمتوسط حسابي72,8610 %لفترة الدراسة ، وقد سجل هذا المؤشر معدل نمو قدر بنحو 2,7%مع ثبوت المعنوية الإحصائية 1%وتسجيل معامل تحديد مرتفع يعكس جودة النموذج قدر ب71,5 % وهذا مؤشر جيد يعكس تطور ملحوظ في هيكل الإنتاج خارج قطاع المحروقات ولمزيد بيان هذه التقلبات في الصادرات فان الشكل البياني رقم(06) يوضح ذلك.

الشكل البياني رقم (06)الأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

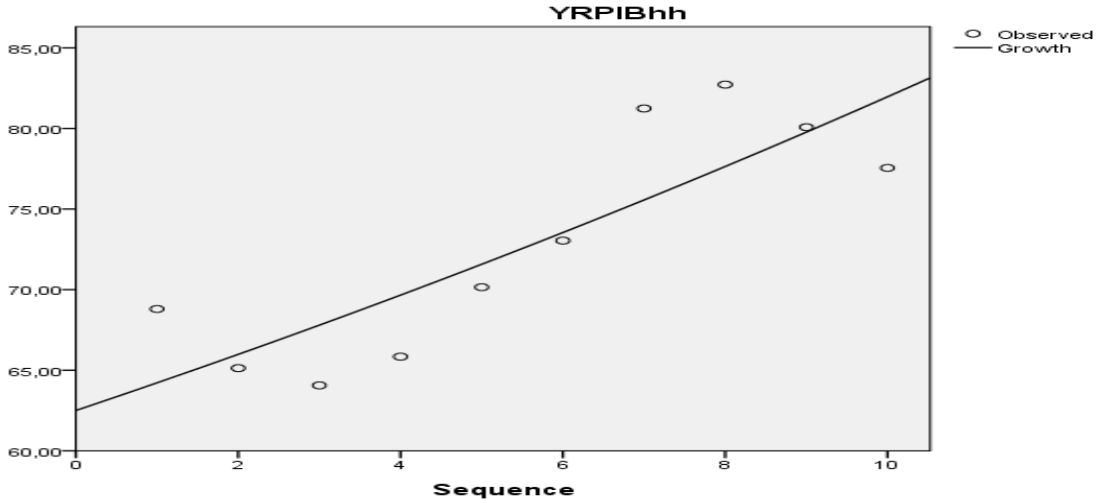

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YRPIBhh

Equation	Model Summary					ParameterEstimates	
	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,715	20,117	1	8	,002	4,135	,027

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم(2-2)بالملحق:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YRPIBhh	10	64,06	82,72	72,8610	7,08599
Valid N (listwise)	10				

بالاستناد إلى مخرجات spssالمطبق على الجدول رقم(2-2)بالملحق:

المبحث الثاني:نمذجة قياسية لمتغيرات الدراسة.

يستهدف هذا المبحث عرض نمذجة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر.

المطلب الأول: نمذجة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي خارج المحروقات.

وتم اختيار المعادلة لوغارتمية والتي تأخذ الصيغة التالية :

$$+uLy = a + \beta lx$$

حيث أن :

ly : الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بوحدات لوغارتمية

a : الحد الثابت

Lx : الصادرات خارج المحروقات بوحدات لوغارتمية

β : مرونة الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بالنسبة للصادرات خارج المحروقات

U : حد الخطأ

وبعد التأكد من أن السلسلتان ly و lx مستقرتان عند نفس المستوى بثابت I(0) باستخدام اختبار دي كي فولر، تم تقدير النموذج اللوغاريتمي المزدوج the log–log Form كما هو مبين في الجدول رقم (07)

جدول رقم (07) نتائج تقدير اثر الصادرات خارج المحروقات

على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة2009–2018

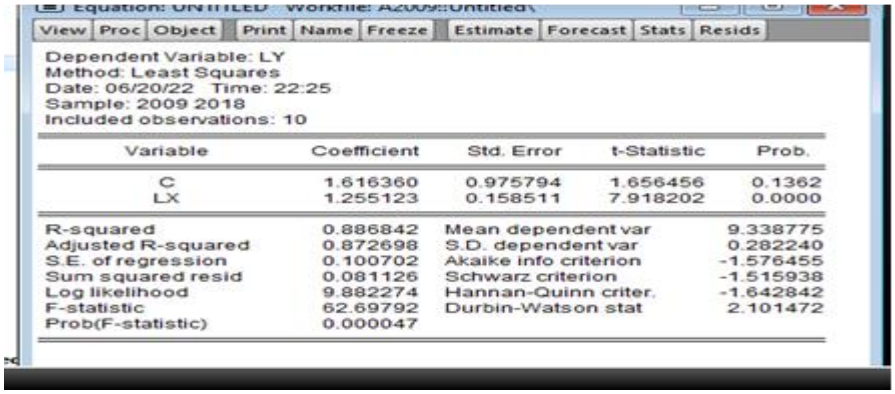

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: LY
Method: Least Squares
Date: 06/20/22 Time: 22:25
Sample: 2009 2018
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.616360	0.975794	1.656456	0.1362
LX	1.255123	0.158511	7.918202	0.0000

R-squared	0.886842	Mean dependent var	9.338775
Adjusted R-squared	0.872698	S.D. dependent var	0.282240
S.E. of regression	0.100702	Akaike info criterion	-1.576455
Sum squared resid	0.081126	Schwarz criterion	-1.515938
Log likelihood	9.882274	Hannan-Quinn criter.	-1.642842
F-statistic	62.69792	Durbin-Watson stat	2.101472
Prob(F-statistic)	0.000047		

المصدر : بالاستناد الى برنامج eviews

ويمكن كتابة المعادلة المقدرة كما يلي

$$Ly = 1.616 + 1.2551\ lx$$

التحليل الاقتصادي للنموذج المقدر :

لدينا إشارة المرونة موجبة وهذا يتطابق مع المنطق الاقتصادي بوجود علاقة طردية بين المتغير التفسيري xوالمتمثل في الصادرات خارج المحروقات والمتغير التابع ly الناتج المحلي خارج المحروقات،فإذا زادت الصادرات خارج المحروقات بنحو 1% قد يصاحبه زيادة معتبرة في الناتج المحلي خارج المحرقات بنسبة 1.25%، وهذه النتيجة تكشف عن وجود تحسن معتبر ومهم لصالح تنوع هيكل الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات تحت تأثير حركة تنمية الصادرات في الجزائر خارج قطاع المحروقات خلال فترة 10سنوات 2009-2018.

التحليل الإحصائي للنموذج المقدر :

لقد اجتاز النموذج المقدر الاختبارات الإحصائية بنجاح فيما يخص المرونة فكانت معنوية إحصائية عند 1% وفق اختبار t،وأما المعنوية الشاملة وفق اختبار F أيضا كانت المعادلة المقدرة معنوية إحصائيا عند 1 %وأما معامل التحديد فكان مرتفعا ويعكس جودة النموذج المقدر حيث أن نحو 88.68% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع يفسرها المتغير التفسيري LX والنسبة المتبقية تعزى لحد الخطأU وما يحتويه من معاني.

التحليل القياسي لمشاكل الاقتصاد القياسي

وأما عن مشاكل الاقتصاد القياسي لأثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات فتشير نتائج اختبارات مشاكل الاقتصاد القياسي الموضحة في الجدول رقم (2) إلى خلو نموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين حدود الخطأ (البواقي) حتى الدرجة الثانية، حيث كانت القيمة الاحتمالية لكل من F و-Chi Square أكبر من مستوى معنوية 0.05 وفق اختبار Breuch-Godfrey Serial correlation LM Test،

وأما مشكلة عدم ثبات التباين فتوضح نتائج اختبار Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey وجود ثبات أو تجانس في تباين البواقي لان القيمة الاحتمالية لكل من F وChi-Square أكبر من مستوى معنوية 0.05، كما هو مبين في الجدول رقم (3)

أما اختبار الطبيعية للبواقي، فأظهرت نتائج الجدول رقم (4) قبول الفرض الصفري الذي ينص على ثبوت التوزيع الطبيعي للبواقي لان القيمة الاحتمالية لإحصائية Jacque-Bera كانت تفوق مستوى معنوية 0.05.

جدول رقم (08) اختبار الارتباط التسلسلي بين حدود الخطأ باستخدام EVIEWS

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.041838	Prob. F(2,6)	0.9593
Obs*R-squared	0.137541	Prob. Chi-Square(2)	0.9335

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 06/20/22 Time: 22:29
Sample: 2009 2018
Included observations: 10
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.155014	1.242523	-0.124757	0.9048
LX	0.025285	0.202082	0.125121	0.9045
RESID(-1)	-0.130991	0.470100	-0.278645	0.7899
RESID(-2)	-0.027258	0.638033	-0.042722	0.9673

R-squared	0.013754	Mean dependent var	7.09E-16
Adjusted R-squared	-0.479369	S.D. dependent var	0.094942
S.E. of regression	0.115478	Akaike info criterion	-1.190304
Sum squared resid	0.080011	Schwarz criterion	-1.069270
Log likelihood	9.951521	Hannan-Quinn criter.	-1.323078
F-statistic	0.027892	Durbin-Watson stat	1.984569
Prob(F-statistic)	0.993059		

جدول رقم (09) اختبار مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.056648	Prob. F(1,8)	0.8179
Obs*R-squared	0.070312	Prob. Chi-Square(1)	0.7909
Scaled explained SS	0.053214	Prob. Chi-Square(1)	0.8176

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/20/22 Time: 22:31
Sample: 2009 2018
Included observations: 10

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.040152	0.134688	0.298115	0.7732
LX	-0.005207	0.021879	-0.238009	0.8179

R-squared	0.007031	Mean dependent var	0.008113
Adjusted R-squared	-0.117090	S.D. dependent var	0.013151
S.E. of regression	0.013900	Akaike info criterion	-5.537036
Sum squared resid	0.001546	Schwarz criterion	-5.476519
Log likelihood	29.68518	Hannan-Quinn criter.	-5.603423
F-statistic	0.056648	Durbin-Watson stat	2.157881
Prob(F-statistic)	0.817857		

بالاستنادإلى برنامج EVIEWS

شكل بياني رقم (07)اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (u:)

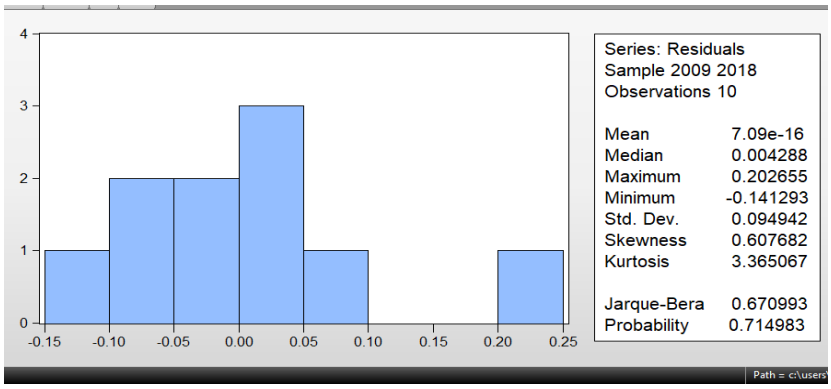

بالاستنادإلى برنامج eviews

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل والمتعلق بالجانب التطبيقي و القياسي للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، وقمنا بالتعرف على معادلات الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة عن طريق استخدام برنامج spss20 و أيضا قمنا بنمذجة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي خارج المحروقات باستخدام برنامج eviews.

وقد تبين في نهاية هذه الدراسة وجود تأثيرات متباينة لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الصادرات والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي)، فقد كانت موجبة ومنها الايجابي والسلبي و منها معنوي ومنها ما هو غير معنوي إحصائيا مع وجود اثر نسبي ايجابي معنوي ومعتبر لأثر الصادرات خارج المحروقات على الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر.

الخاتمة عامة

الخاتمة :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث أكدت العديد من الدراسات السابقة على إن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي في الجزائر، وعلى هذا في تسعى إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال صادراتها لكن الصادرات الجزائرية تعتمد بالأساس على النفط بشكل كبير في التصدير،هذه الأحادية في التصدير تجعل من الاقتصاد الوطني الجزائري عرضة لمخاطر تقلبات أسعار النفط و الأزمات النفطية التي من شانها أن تدخل الجزائر في دوامة من المشاكل تعود بالسلب على الجزائر،حيث قمنا في هذه الدراسة بعرض مجموعة من الإحصاءات لهيكل الصادرات الإجمالية والصادرات خارج المحروقات وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي و الناتج المحلي خارج المحروقات خلال فترة الدراسة 2018/2009 .

اختبار الفرضيات:

- باعتبار الاقتصاد الجزائري لا يزال شديد الارتباط بقطاع المحروقات وبالتالي تأثير الصادرات خارج المحروقات يبقى محدود في دائرة الإنتاج الصناعي البترولي على النمو الاقتصادي.

➢ توصلنا إلى صحة هذه الفرضية من خلال دراسة المسارات الزمنية للصادرات خارج المحروقات حيث سجلت نسب ضئيلة مقارنة بصادرات المحروقات.

- يوجد اثر نسبي موجب ذو دلالة إحصائية لتغير الصادرات خارج المحروقات على تغيرات الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر.

➢ توصلنا إلى إثبات صحة انه يوجد اثر نسبي موجب ذو دلالة إحصائية لتغير الصادرات خارج المحروقات على تغيرات الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر.

– يوجد معدل نمو معنوي إحصائيا لصالح الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

➢ توصلنا إلى إثبات صحة انه يوجد معدل نمو معنوي إحصائيا لصالح الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

– يوجد معدل نمو معنوي إحصائيا لصالح الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر.

➢ توصلنا إلى إثبات انه يوجد معدل نمو معنوي إحصائيا لصالح الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات في الجزائر.

–يوجد اثر نسبي موجب ومعنوي إحصائيا للصادرات خارج المحروقات على تغيرات الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر.

- توصلنا إلى إثبات صحة انه يوجد اثر نسبي موجب ومعنوي إحصائيا للصادرات خارج المحروقات على تغيرات الناتج المحلي خارج المحروقات في الجزائر.

النتائج:

حيث أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج التي يمكن عرضها كالتالي:

- سجلت صادرات الجزائر الإجمالية معدل تناقص ضعيف جدا قدر ب 0.4% مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية.
- سجلت صادرات الجزائر خارج المحروقات معدل نمو بلغ 6.3%ومع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%.
- سجلت الأهمية النسبية للصادرات خارج المحروقات معدل نمو بلغ 6.8%مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%.
- سجل الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو بلغ نحو 6.4%ومع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%.
- سجل الناتج المحلي خارج المحروقات معدل نمو بلغ نحو 9.1% مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%.
- سجلت الأهمية النسبية للناتج المحلي خارج المحروقات إلى الإجمالي معدا نمو بلغ 2.7%مع ثبوت المعنوية الإحصائي عند1%.
- يوجد اثر نسبي موجب ومعنوي إحصائيا للصادرات خارج المحروقات على تغيرات الناتج المحلي خارج المحروقات قدر ب 1.25% لفترة الدراسة .

التوصيات:

عل ضوء ما تم تناوله في هذه الدراسة والنتائج المتوصل إليها، يمكننا أن نقترح التوصيات التالي:

- إعادة هيكلة تركيبة الصادرات خارج المحروقات بتنويع المنتجات الأخرى الصناعية والزراعية.
- ضرورة النهوض بالإنتاج الوطني للحد من استيراد السلع الاستهلاكية.
- زيادة حجم الصادرات الجزائرية نحو الأسواق العالمية من اجل الرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية وتنويع قاعدة اقتصادية بعيدة عن المحروقات.
- العمل فعليا على تنويع الصادرات لصالح الصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية.
- البحث عن المزايا النسبية في مختلف القطاعات خارج المحروقات والنهوض بها.

أفاق الدراسة:

مما لا يخفى على الجميع أن موضوع النمو الاقتصادي هو موضوع كان لا يزال يحتل مراتب متقدمة لدى الباحثين وطلاب العلم وذلك نظرا للأهمية البالغة من تحسين في مستوي معيشة الفرد والمجتمع ولهذا نقترح مجموعة من المواضيع ربما تؤدي إلى رفع معدلاته وهي:

- النهوض بالصادرات خارج قطاع المحروقات.
- الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر لتنمية القطاع الصناعي.
- السياسات والحلول المقترحة لتطوير وتنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات.
- الاستفادة من التجارب العالمية في تنويع هيكل الصادرات خارج المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

❖ **المراجع باللغة العربية:**

➢ **الكتب:**

1. اياد عبد الفتاح النسور، المفاهيم و النظم الاقتصادية الحديثة، ط1، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2013
2. خالد محمد السواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006
3. عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، ك1، 2012
4. عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان،1986.
5. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000
6. فريد النجار، تسويق الصادرات العربية، آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.
7. فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، طبعة 3، القاهرة، مصر، 1993.
8. كامل علاوي كاظم الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، طبعة1، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن،2009.
9. محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2010،2.
10. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، 2012،
11. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية،2009.

- **المذكرات:**

1. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.
2. دليلة طالب، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة1980-2013، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقاسم، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.
1. صالح العصفور، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد11، العدد 115، الكويت، 2012،

- **المجلات:**

3. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحدي الحاضر و المستقبل (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009
2. مختار علالي، الصادرات النفطية ودورها في ترقية التجارة الخارجية للجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 8، 2017.
4. ولد عمري عبد الباسط، إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة(1980-2013)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد كمي، شعبة العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة بوقرة بومرداس، الجزائر، 2015-2016،

- **مراجع الانترنت:**

اولا-الكتب:

1. احمد الكواز، أهم معوقات إستراتيجية التنمية للقرن الحادي والعشرين، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، . WWW.api-arab.orgاضطلع عله بتاريخ 22-4-2022، على الساعة 10:47.
2. جلال خشيبة، النمو الاقتصادي، شبكة الأولى، .24/2/2020، WWW.alukah.netالساعة20.00

ثانيا-مواقع الالكترونية:

1. نادي الدراسات الاقتصادية، الجمعية العلمية، جامعة الجزائر، (من الموقع WWW.clubbnada.jeeran.com، اضطلع عليه بتاريخ:2022/4/20)، على الساعة 14:02.

❖ **المراجع باللغة الاجنبية:**

1. BERNIER B et SIMON Y،Initiationà La Macroéconomie ،$9^{éme}$ (2007) édition ، Dunod ،ParisKFrance.

الملاحق

قائمة الملاحق

الجدول الاول2-1: جدول متغيرات الدراسة رقم (01): (الوحدة: مليار دينار)

السنوات	إجمالي الصادرات	الصادرات خارج المحروقات	الأهمية النسبية لصادرات المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات
2009	3525,9	300,3	8,51%
2010	6410,1	390	8.45%
2011	5658,6	434,8	7.68%
2012	5979,8	452,1	7.56%
2013	5529,0	471	8.51%
2014	5206,3	496,7	9.54%
2015	3872,6	533,2	13.76%
2016	3655,7	574,9	15.72%
2017	4209,5	495,4	11.76%
2018	5191,1	643	12.38%

من أعداد الباحثتان بالاستناد إلى الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول الثاني:2-2 متغيرات الدراسة: (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي للمحروقات	الناتج المحلي خارج المحروقات	نسبة مساهمة الناتج المحلي خارج المحروقات من الإجمالي
2009	9968,0	3109,1	6858,9	68,80
2010	11991,6	4180,4	7811,2	65,23
2011	14589,0	5242,5	9346,5	64,06
2012	16209,6	5536,4	10673,2	65,84
2013	16647,9	4968,0	11679,9	70,15
2014	17228,6	4657,8	12584,7	73,04
2015	16712,7	3134,2	13578,4	81,24
2016	17514,6	3025,6	14489,0	82,72
2017	18575,8	3699,7	14876,1	80,08
2018	20259,0	4547,8	15711,3	77,55

من أعداد الباحثتان بالاستناد إلى الديوان الوطني للإحصائيات.